

Distr.: General
24 August 2018
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يتناول هذا التقرير، المقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٦ (٢٠١٧)، التطورات السياسية والأمنية في ليبيا ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد ويستعرض الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) منذ صدور تقريري السابق في ٧ أيار/مايو ٢٠١٨ (S/2018/429).

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

٢ – في ٢ تموز/يوليه، أعلنتُ عن تعيين ستيفاني تي. ويليامز من الولايات المتحدة الأمريكية نائبة جديدة للممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية في ليبيا. وقد باشرت مهام منصبها على الفور.

٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص تعاونه مع الجهات المعنية الليبية والإقليمية والدولية لدعم تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة. وسعى جاهدا إلى تيسير المناقشات المتعلقة بالخيارات الممكنة لإجراء الانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٨، على النحو المنصوص عليه في الخطة وحسب ما طلبه مجلس الأمن (انظر S/PRST/2018/11). وعموما، ظلت خطة عمل الأمم المتحدة تحظى بدعم الجهات صاحبة المصلحة باعتبارها وسيلة لحل الأزمة الليبية.

٤ – وفي غضون ذلك، ظلت الحالة الأمنية متقلبة. وأدت محاولات الاستيلاء على المنشآت النفطية الرئيسية في منطقة الهلال النفطي، في منتصف حزيران/يونيه، إلى خسائر في الأرواح وتدمير للهياكل الأساسية. وفي أعقاب هجوم عسكري أسفر عن كم كبير من البلاغات عن انتهاكات حقوق الإنسان، أعلن الجيش الوطني الليبي عن إحكام سيطرته الكاملة على مدينة درنة الواقعة في المنطقة الشرقية في نهاية حزيران/يونيه. وفي طرابلس، زادت حدة التوتر على خلفية القتال الدائر من أجل السيطرة على العاصمة. واستمر النزاع القبلي في جنوب ليبيا، حيث أسفرت الاشتباكات المسلحة في قلعة إلينا في سبها عن مقتل عدة أشخاص.





تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي

٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة مناقشة مسألة إدخال تعديلات محدودة على الاتفاق السياسي الليبي بهدف إصلاح السلطة التنفيذية وجعلها أكثر شمولا. ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى توافق آراء بشأن هذه المقترحات.

٦ - وفي الوقت نفسه، واصلت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تحفيز المشاركة الواسعة في العملية السياسية. وفي هذا الصدد، جمعت عملية الملتقى الوطني بين ٧ ٠٠٠ من مواطني ليبيا، من النساء والرجال، في أكثر من ٤٠ بلدة ومدينة في جميع أنحاء البلد. ووفرت هذه المشاورات للناس فرصة للتعبير عن تطلعاتهم وشواغلهم. وقد طالب الليبيون الذي جرت استشارتهم بإنهاء الفترة الانتقالية. وأكدوا الحاجة إلى توحيد المؤسسات الحكومية من خلال إجراء الانتخابات. وشددوا على ضرورة حماية ثروة ليبيا الوطنية وتحسين توزيع الموارد. ونُظمت أيضا فعاليات خاصة للنساء والشباب والأشخاص المشردين داخليا.

الجهود الدولية والإقليمية

٧ - في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو، استضافت حكومة السنغال في داكار اجتماعا للمصالحة بين الليبيين، في إطار اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا. وضم الاجتماع رئيسي السنغال والكونغو، بالإضافة إلى ممثلين ليبيين موالين للنظام السابق ومعارضيهم. ودعا المشاركون إلى إجراء استفتاء على الدستور المقترح. ودعوا أيضا إلى زيادة دور الاتحاد الأفريقي في الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة الليبية.

٨ - وفي ٢١ في أيار/مايو، استضافت الجزائر اجتماعا ثلاثيا بين وزراء خارجية تونس والجزائر ومصر. وأكد الوزراء من جديد دعمهم لخطة عمل الأمم المتحدة وللتوصل إلى حل سياسي للأزمة في ليبيا. وفي ٩ حزيران/يونيه، أكد من جديد قادة مجموعة السبعة (ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان) دعمهم لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة من أجل تعزيز الاستقرار والديمقراطية في ليبيا.

٩ - وفي ٢٩ أيار/مايو، اجتمعت أربعة أطراف ليبية فاعلة رئيسية في باريس، برعاية الأمم المتحدة. واستضاف اللقاء رئيس فرنسا، إيمانويل ماكرون. والتزمت هذه الأطراف الليبية - ممثلةً في رئيس الوزراء، فايز السراج، ورئيس مجلس النواب، عقيلة صالح عيسى قويدر، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، واللواء خليفة حفتر، من الجيش الوطني الليبي - بالعمل بصورة بناءة مع الأمم المتحدة على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في أجواء آمنة بحلول ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وباحترام نتائج الانتخابات. وأقرت الأطراف بأهمية وضع أساس دستوري للانتخابات. وأعربت عن تأييدها للمشاورات التي يجريها ممثلي الخاص مع السلطات الليبية بشأن اقتراح يتصل باعتماد دستور وبالجدول الزمني لذلك. ورحب مجلس الأمن بالالتزام الذي أعربت عنه هذه الأطراف الليبية وبالزخم الإيجابي الذي ولّده مؤتمر باريس (انظر S/PRST/2018/11). وقد رحبتُ أنا كذلك بالاجتماع.

الحالة في المنطقة الغربية

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في المنطقة الغربية غير مستقرة. فقد تصاعدت فيها حدة التوترات بسبب مسألة السيطرة الأمنية على العاصمة والأعمال القتالية الدائرة في الهلال النفطي. وإثر صدور تقرير ديوان المحاسبة التابع للدولة لعام ٢٠١٧ (انظر الفقرة ٢١)، اندلعت اشتباكات في ٢٤ أيار/مايو بين القوات المتناحرة في طرابلس. وفي ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو، طردت عناصر من كتيبة ثوار طرابلس ومن جماعة أبو سليم المسلحة وحدات الحرس الرئاسي من مواقعها وقامت باحتجاز آمر الحرس نجمي الناكوع لفترة وجيزة. وتصاعدت حدة التوترات في طرابلس على خلفية شائعات مفادها أن الجماعات المسلحة من المدن المجاورة تخطط لطرد الجماعات المسلحة التابعة لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس. وواصلت البعثة العمل مع تلك الجماعات، خاصة في مصراتة، لا سيما خلال اجتماع عقد في ١٣ أيار/مايو لتشجيع الحوار والتهدئة.

١١ - وتواصل أيضا ورود تقارير عن وقوع سرقات وهجمات واشتباكات وعمليات اختطاف. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، وفي أعقاب صدور بيان يؤيد قرار الجيش الوطني الليبي تسليم المرافق النفطية إلى ''الحكومة المؤقتة''، هاجمت مجموعة مسلحة مجهولة نائب رئيس المجلس الرئاسي، فتحي المجبري. ونجا نائب الرئيس دون أن يصاب بأذى، لكنه استقال في ٢٠ تموز/يوليه. وفي الزنتان، تفاقم التنافس المستمر بين الجماعات المسلحة المتناحرة، الذي يتعلق في الغالب بتهريب الوقود والاتجار بالبشر، ليتحول إلى اشتباكات مسلحة في ٢١ أيار/مايو. وفي هذا الصدد، احتجزت جماعة مسلحة بعض المدنيين لفترة وجيزة بهدف مبادلتهم بشاحنات وقود صادرتها جماعة مسلحة منافسة. وفي ١٩ أيار/مايو، وقع اقتتال عنيف في مدينة العجيلات بين الجماعات المسلحة على الإيرادات المتأتية من الأنشطة غير القانونية. ونتيجة لذلك، أصيب أحد المدنيين برصاصة طائشة مما أودى بحياته عن غير قصد. وفي ٢٣ أيار/مايو، تعرض ٢٣ مهاجرا غير شرعي في أثناء محاولتهم الفرار لإصابات نتيجة إطلاق المهربين النار عليهم في مستودع في بني وليد. ووردت كذلك أنباء عن تظاهرات سلمية نُظمت في طرابلس فيما يتصل بتقديم الخدمات الأساسية.

الحالة في المنطقة الشرقية

١٢ - في ٧ أيار/مايو، وفي أعقاب الحصار العسكري الذي ضربه الجيش الوطني الليبي على مدينة درنة لمدة سنتين، شُنت عملية عسكرية على مجلس شورى مجاهدي درنة. وقبيل الهجوم، حل المجلس نفسه وتحالف مع العناصر المسلحة الأخرى وشكل معها قوة حماية درنة. واستُخدمت في العملية العسكرية قوات برية يساندها قصف جوي وقصف مدفعي مكثفان مع مساندة جوية متطورة. وأسفرت العملية عن مقتل ما لا يقل عن ٢٧ مدنيا وإصابة ٣٠ آخرين بجراح. وبينما أشارت التقارير الواردة إلى مقتل ١٤٠ من أفراد الجيش الوطني الليبي، فإن عدد القتلى من أفراد قوة حماية درنة غير معروف. ونجمت معظم الإصابات في صفوف المدنيين عن إطلاق الجيش الوطني الليبي للنيران بشكل عشوائي وعن استخدامه للأسلحة غير الموجهة، مثل المدفعية وقذائف الهاون، في المناطق السكنية المكتظة، بالإضافة إلى وقوع الأشخاص في مرمى النيران المتبادلة وانفجار مخلفات الحرب. وعندما خُففت القيود المفروضة على حركة المدنيين في ٢٩ أيار/مايو، فر الآلاف من الأسر طلبا للأمان. وظل مدنيون آخرون محاصرين في مناطق النزاع القائم دون أن تتوفر لهم كميات كافية من الغذاء أو الماء أو إمكانية للحصول على العلاج

الطبي. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أعلن اللواء حفتر ''تحرير'' درنة. وفي ٥ آب/أغسطس، تواصلت العمليات المتقطعة للجيش الوطني الليبي ضد عناصر قوة حماية درنة في البلدة القديمة.

١٣ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، شــن أعضــاء من حرس المنشــآت النفطية الســابق وســرايا الدفاع عن بنغازي، بالإضافة إلى عناصر أجنبية، هجوماً على الجيش الوطني الليبي واستولوا على راس لانوف ومرافق ميناء السـدرة في الهلال النفطي. وبعد أيام من الاشـتباكات المسـلحة، أسـفرت عن وقوع عدد غير مؤكد من القتلى والجرحى، نجح الجيش الوطني الليبي في اســـتعـادة الســـيطرة على المنشـــآت النفطيـة في ٢١ حزيران/يونيه. وفي خطوة غير مســـبوقة، أعلن الجيش الوطني الليبي، في ٢٥ حزيران/يونيه، تســـليم المنشـآت النفطية الواقعة في الهلال النفطي وفي المناطق الأخرى الخاضـعة لسـيطرته إلى المؤسـسـة الوطنية للنفط المرتبطة بـــ ''الحكومة المؤقتة'' في شرق ليبيا. غير أن الجيش الوطني الليبي وافق، في ١١ تموز/يوليه، في أعقاب طلب رئيس الوزراء السراج إلى مجلس الأمن أن ينشئ لجنة تقنية دولية لمراجعة الحسابات المالية الليبية، على تسليم مرافق الهلال النفطي إلى سيطرة المؤسسة الوطنية للنفط الموجودة في طرابلس. وفي بيان صـــحفي مؤرخ ١٩ تموز/يوليه (www.un.org/press/en/2018/sc13429.doc.htm)، رحب مجلس الأمن بالإعلان عن اسـتئناف المؤسـسـة الوطنية للنفط لعملها لصـالح جميع الليبيين، وشـجع القادة الليبيين على العمل على توحيد مؤسسات ليبيا في إطار الاتفاق السياسي الليبي.

الحالة في المنطقة الجنوبية

١٤ - لا يزال النزاع بين قبيلتي التبو وأولاد سليمان يهيمن على الحالة في الجنوب. وإثر تزايد المواجهات وهـجمات القناصين على نطاق صغير، استولت قوات التبو في ١٢ أيار/مايو على قلعة إلينا الاستراتيجية والمقر المجاور لقيادة اللواء السـادس التابع لأولاد سـليمان. ووردت تقارير عن مقتل حوالي ١٠ أشـخاص وإصـــابة ٤٥ آخرين بجروح خلال الهجوم. وقد انســـحبت قوات التبو إثر ذلك، بعد أن قامت بتدمير تحصـينات الموقع وجعل الدفاع عنه أمرا مسـتحيلا. وقد أخفقت الجهود المبذولة حتى الآن لحل النزاع بين الجانبين، بما في ذلك الجهود التي بذلها المجلس الرئاسـي. وفي غضـون ذلك، لا تزال القيود المفروضـة على إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية على أساس الانتماء القبلي قائمة في أماكن مختلفة.

١٥ - وفي ٣١ أيار/مايو، هاجمت قوات مرتبطة بحرس المنشـــآت النفطية قاعدة تمنهنت الجوية التي يســـيطر عليها الجيش الوطني الليبي، مما أســـفر عن مقتل أربعة من أفراده. وواصـــل الجيش الوطني الليبي عملياته الدورية ضد جماعات المعارضة التشادية، وشمل ذلك هجمات شنها على أم الأرانب الواقعة على بعد ٩٠ كيلومترا جنوب ســبها، في ٢٨ أيار/مايو وفي ٢ و ٣ حزيران/يونيه. وتواصـــل ورود التقارير عن عمليات الاختطاف وعن انعدام الأمن في الجنوب. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أُطلق ســراح ثلاثة مهندســين أتراك أمضوا ٢٣٣ يوما في الأسر بعد اختطافهم في أوباري.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا

١٦ - واصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أنشطته في محيط سرت، معقله السابق، وكذلك في مناطق أخرى من ليبيا. وفي ٢٣ أيار/مايو، أعلن التنظيم مســؤوليته عن هجوم انتحاري نُفذ بواســطة ســـيارة مفخخة بالأجهزة اليدوية الصـــنع انفجرت في اليوم الســـابق على مقربة من نقطة تفتيش تابعة للجيش الوطني الليبي، في جنوب شرق أجدابيا. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية أيضا مسؤوليته عن هجوم

متزامن على نقطة تفتيش أخرى تابعة للجيش الوطني الليبي شمال أوجلة. وفي ٢ حزيران/يونيه، استهدف تنظيم الدولة الإسلامية مركزا للشرطة في القنان، جنوب شرق أجدابيا، مما تسبب في مقتل مدني واحد وإصابة خمسة آخرين. ونشر التنظيم بيانا ادعى فيه أن مقاتليه قتلوا اثنين من الجيش الوطني الليبي أثناء الاشتباكات التي وقعت في نقطة تفتيش في منطقة الجفرة في ٦ حزيران/يونيه.

١٧ - وفي إطار عملية عسكرية شنها المجلس الرئاسي في أوائل نيسان/أبريل، ألقي القبض في ٩ حزيران/يونيه، في منطقة السدادة قرب بني وليد، على أربعة أشخاص يُشتبه في انتمائهم إلى مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، وذلك في أعقاب ورود تقارير محلية عن وجود تحركات للتنظيم. وفي ٥ و ١٣ حزيران/يونيه، أعلنت قيادة الولايات المتحدة لأفريقيا أنها نفذت ضربات جوية، بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني، ضد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية المزعومين، جنوب شرق مدينة بني وليد، مما أسفر عن مقتل خمسة من الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى مقاتلي التنظيم، منهم عبد العاطي الشتيوي وهو من الكوادر القيادية في تنظيم الدولة الإسلامية في سرت. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أعلن التنظيم مسؤوليته عن مقتل اثنين من أفراد الجيش الوطني الليبي أثناء هجوم على نقطة تفتيش تابعة للجيش في مدينة العقيلة غربي أجدابيا. ولقي ١١ عنصراً من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية مصرعهم في عملية المطاردة التي تلت الهجوم.

الحالة الاقتصادية

١٨ - في ١٢ أيار/مايو، توصل المجلس الرئاسي ومصرف ليبيا المركزي إلى اتفاق بشأن ميزانية عام ٢٠١٨. وشملت الميزانية الجديدة نفقات عامة بلغت قيمتها ٤٢,٥ بليون دينار ليبي (٣١ بليون دولار) مقابل ٣٧,٥ بليون دينار ليبي (٢٧,٤ بليون دولار) لعام ٢٠١٧. وعكست زيادة النفقات دمج النفقات المتعلقة برواتب المسؤولين في شرق ليبيا، التي كانت تدفعها سابقا ''الحكومة المؤقتة'' غير المعترف بها، كما عكست زيادة مدفوعات الرواتب للجهات الأمنية. وتشكل الرواتب الجزء الرئيسي من الميزانية، حيث يقدر عدد الليبيين المدرجين في كشف المرتبات العامة بما يقارب ١,٧٨ مليون شخص. ويبلغ عجز الميزانية قرابة ١٠ بلايين دينار ليبي (٧,٣ بلايين دولار).

١٩ - واستندت الميزانية المتفق عليها إلى توقعات الإيرادات العامة الناتجة عن صادرات النفط. ووفقا لأرقام وزارة المالية، فقد تجاوزت عائدات تصدير النفط والغاز التوقعات منذ بداية السنة ولغاية ٣١ أيار/مايو، حيث بلغت ١٣,٣٤ بليون دينار ليبي (٩,٧ بلايين دولار). وفي حين بلغ متوسط إنتاج النفط مليون برميل في اليوم خلال تلك الفترة، فقد أدى الهجوم الذي وقع مؤخرا على المنشآت النفطية في الهلال النفطي وما تلاه من أحداث إلى تعطيل الإنتاج النفطي بشكل كبير، إذ انخفض ذلك الإنتاج إلى ٣١٥ ٠٠٠ برميل في اليوم.

٢٠ - وعُقدت الجلسة الثامنة للحوار الاقتصادي الليبي في تونس العاصمة، في ٥ حزيران/يونيه. واختُتمت الجلسة، التي ضمت ممثلين لحكومة الوفاق الوطني، وللمصرف المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، ومجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة، وديوان المحاسبة التابع للدولة، بإبرام اتفاق بشأن التدابير الاقتصادية، بما في ذلك إصلاح نظام الإعانات، والتحويلات النقدية المباشرة، وزيادة السيولة، وخفض قيمة العملة. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أعلن البنك المركزي عن بدء العمل بنظام ضريبي على التعاملات بالعملة الأجنبية لتقليص الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق السوداء. ففي ٢٧ حزيران/يونيه، بلغ سعر الصرف السائد في السوق الموازية ٦,٨٥ دنانير ليبية للدولار الواحد من

دولارات الولايات المتحدة، في حين أن السعر الرسمي هو ١,٣٨ دينار ليبي للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة.

٢١ - وأصدر ديوان المحاسبة التابع للدولة تقريرا في ٢٣ أيار/مايو قدّر فيه إجمالي الإنفاق العام بما قيمته ٢٧٧ بليون دينار ليبي (٢٠٢ بليون دولار) بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧، كما قدّر الدين العام بما قيمته ٥٨ بليون دينار ليبي (٤٢ بليون دولار) خلال تلك الفترة. وتضمّن التقرير مجموعة من مزاعم الفساد وسوء الإدارة المالية التي تثير الاحتجاج في أوساط الليبيين. وأشار التقرير أيضا إلى أن الزيادة في الإيرادات العامة في عام ٢٠١٧ لم تترجم إلى تحسن في الوضع الاقتصادي. وفي رسالة موجهة إلى مجلس الأمن مؤرخة ١٠ تموز/يوليه، اقترح رئيس الوزراء، السرّاج، أن تُنشأ لجنة تقنية دولية لاستعراض الترتيبات المالية المتّبعة في المصرف المركزي المعترف به دوليا، وفي المصرف الموازي في شرق البلد.

ثالثا - عملية إعداد الدستور

٢٢ - أُعيد التأكيد، خلال مؤتمر باريس (انظر الفقرة ٩ أعلاه)، على الالتزام بوضع إطار دستوري لإنهاء الفترة الانتقالية في البلد. واستمرت الجهود المبذولة في هذا الصدد، بوسائل منها مشاورات أجرتها البعثة مع الخبراء القانونيين الليبيين والجهات الشريكة الوطنية والدولية بشأن وضع إطار دستوري قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. واستأنف مجلس النواب مناقشاته بشأن التشريع اللازم لإجراء استفتاء، وواصلت الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور جهودها التوعوية بشأن مقترح الدستور، بسبل منها تقديم إحاطات إعلامية للمجتمع الدولي. وفي ٢٩ تموز/يوليه، أعلن نوح عبد السيد، رئيس الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، استقالته. واختُتمت جلسة مجلس النواب التي عقدت يومي ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه لمناقشة مشروع قانون الاستفتاء الدستوري، دونَ تصويت. وبعد جلسة أخرى عُقدت في ١٣ آب/أغسطس، أُرجئ التصويت مرة أخرى.

رابعا - الأنشطة الأخرى التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

٢٣ - في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢ أيار/مايو على مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس، والذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٣ شخصا وعن تدمير أجزاء من المباني، قدمت حكومة الوفاق الوطني مليوني دينار ليبي (١,٥ مليون دولار) من تمويل الطوارئ لإصلاح المفوضية على الفور. وإضافة إلى ذلك، وافقت الجهات الشريكة الدولية على تمويل أعمال الإصلاح من خلال المشروع الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت مسمّى ”تعزيز انتخابات الشعب الليبي“، الممول حاليا من الاتحاد الأوروبي وألمانيا وإيطاليا وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا.

٢٤ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، منحت الحكومة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مجمّعا في طرابلس لإنشاء مقرها الجديد. وعقب تقييم أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة، بُذلت جهود لإصلاح ذلك المجمّع، بما يتماشى مع توصيات الإدارة. وقامت البعثة والبرنامج الإنمائي، بالتعاون مع جهة شريكة منفذة ممولة من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بتقديم الدعم للمفوضية

في تخطيط وتنسيق أعمال الإصلاح والأعمال الهندسية في الموقع الجديد. فمن الضروري إعادة إنشاء مقر للمفوضية يؤدي المهام المرجوة منه من أجل إجراء أي اقتراعات في عام ٢٠١٨.

٢٥ - وعلى الرغم من التحديات التي أعقبت الهجوم على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، واصل فريق المساعدة الانتخابية المتكامل الذي تقوده البعثة، والذي يضم قدرات من البرنامج الإنمائي، بذل جهوده الرامية إلى دعم أعمال التحضير لاقتراعات عام ٢٠١٨، على النحو المتوخى في خطة عمل الأمم المتحدة، وعلى نحو ما اتُفق عليه في مؤتمر باريس (انظر الفقرة ٩ أعلاه). وقُدمت المشورة بشأن العمليات الانتخابية وجداولها الزمنية ريثما تُعتمد التشريعات الانتخابية، وبشأن تكنولوجيا المعلومات، وإدارة البيانات، وشراء المواد الانتخابية، واللوجستيات، والتصويت في الخارج، والعمليات الميدانية. وإضافة إلى ذلك، قُدمت المشورة التقنية ومعدات تكنولوجيا المعلومات بصورة محدودة إلى اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية تحضيرا للانتخابات المحلية التي ستجري في عام ٢٠١٨. وشاركت البعثة أيضا في مشاورات مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومع الجهاز المسؤول عن شؤون الانتخابات في الحكومة، وهو المكتب الجديد التابع لوزارة الداخلية والمسمّى مكتب شؤون الانتخابات، بشأن ضرورة إنشاء آليات فعالة، مع تقسيم العمل بوضوح فيما بين قوات الدفاع وقوات الأمن الداخلي من أجل تأمين الانتخابات.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجماعات المسلحة في جميع أنحاء ليبيا ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في ظل تواصل الإفلات من العقاب.

٢٧ - ولا يزال السكان المدنيون، بمن فيهم الأطفال، يئنون تحت وطأة تصاعد أعمال القتال والعنف. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت البعثة سقوط ضحايا في صفوف المدنيين بلغ عددهم ٩٩ شخصا (٤٤ قتيلا و ٥٥ جريحا)، مما يمثل زيادة على الفترات السابقة. وكان القصف المدفعي، والمتفجرات من مخلفات الحرب، والأعيرة النارية، والسيارات المفخخة، والقصف الجوي، ضمن الأسباب الرئيسية لسقوط ضحايا بين السكان المدنيين.

٢٨ - وأدى تصاعد حدة النزاع في درنة إلى ورود كم هائل من البلاغات عن انتهاكات حقوق الإنسان وعن عدم قيام الجيش الوطني الليبي بتأمين الحماية للسكان المدنيين. وبحسب ما أُفيد، فقد استُخدمت أسلحة عشوائية في مناطق مأهولة بالسكان، ولم يتمكن السكان المدنيون من الدخول إلى درنة أو الخروج منها بحرّية وأمان. وقد نهب مقاتلو الجيش الوطني الليبي منازل خاصة في العديد من الأحياء التي وقعت تحت سيطرتهم وقاموا بتخريبها وتدميرها والاستيلاء عليها، وشملت تلك الأحياء حي شيحا وحي امبخ وحي الساحل الشرقي. وفي بعض الحالات، تم، على ما يبدو، استهداف ممتلكات تعود لمن يُشك بكونهم مقاتلين من قوة حماية درنة ولأسرهم. وفي ٥ حزيران/يونيه، أغلق المستشفى العام الرئيسي العامل في المدينة أبوابه بسبب القصف ونقص الإمدادات الطبية وبسبب القتال الدائر في جواره. وفي حين استؤنفت الخدمات الطبية تدريجيا في أحياء درنة الواقعة تحت سيطرة الجيش الوطني الليبي، فقد بقيت شواغل بشأن عدم إمكانية حصول الأشخاص المحاصرين في مناطق القتال الدائر على العلاج الطبي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عاملون في المجال الطبي عن أربع وفيات على الأقل من السكان المدنيين كان يمكن توقيها، ونجمت عن انعدام الإمدادات الطبية أو عن عدم إمكانية الوصول إلى العلاج الطبي بشكل آمن.

أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

٢٩ - واصلت الجماعات المسلحة احتجاز رهائن أو حرمان أشخاص مدنيين من حريتهم بصور أخرى غير مشروعة. واستُهدف المدنيون لتحقيق مكاسب مالية أو سياسية، أو على أساس أصلهم القبلي أو هوية أسرهم، أو بسبب ما يُتصور أنه انتماءاتهم وآراؤهم السياسية.

٣٠ - وذُكر أن مقاتلي الجيش الوطني الليبي احتجزوا رجالا مدنيين من درنة عند نقاط التفتيش وفي منازلهم. وضمّ أولئك الأشخاص المحتجزون ناشطين في المجتمع المدني، وشخصيات دينية، وعاملين في المجال الطبي، وزعامات محلية، حيث إن بعضهم قد استُهدف، على ما يبدو، لا لشيء إلاّ لممارستهم لحقهم في حرية التعبير. ورغم الطلبات المتكررة، لم تتمكن البعثة من زيارة السجون وغيرها من مرافق الاحتجاز في شرق ليبيا الخاضعة لسيطرة الشرطة العسكرية أو الجيش الوطني الليبي منذ عام ٢٠١٤.

٣١ - ولا تزال أعمال الاحتجاز التعسفي والتعذيب متفشِّيَة في جميع أنحاء البلد. فقد احتُجز قرابة ٦ ٤٠٠ شخص في ٢٦ سجنا رسميا تحت إشراف وزارة العدل، ويقدر أن ما نسبته ٧٥ إلى ٨٠ في المائة منهم هم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. كما احتُجز آلاف آخرون في مرافق تخضع اسميا لسيطرة وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، وكذلك في مرافق تديرها مباشرة جماعات مسلحة. ولم يكن أمام المحتجزين فرصة تُذكر للطعن في قانونية احتجازهم أو لالتماس الإنصاف عن الانتهاكات التي تعرضوا لها.

٣٢ - وفيما يتعلق بمرافق الاحتجاز، ما زالت البعثة تتلقى تقارير موثوقة عن وقوع حالات من الاحتجاز المطول والتعسفي، وحالات تعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وحالات اختفاء قسري، وعن تردي الأوضاع في الاحتجاز، وعن الإهمال الطبي، والحرمان من زيارات الأسر والمحامين. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جمعت البعثة معلومات موثوقة بشأن التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في مركز معيتيقة للاحتجاز الذي تسيطر عليه قوة الردع الخاصة، وفي مرافق يديرها جهاز الأمن المركزي/جماعة أبو سليم المسلحة، ووحدة مكافحة الإرهاب في أبو سليم، وجهاز المباحث العامة في طرابلس، وغرفة العمليات المشتركة في مصراتة، وجهاز المباحث العامة في شرق ليبيا. وبالرغم من الطلبات المتكررة، استمر منع البعثة من الوصول إلى سجن معيتيقة، حيث يعتقد أن ما يقدر بـ ٢ ٦٠٠ رجل وامرأة وطفل محتجزون هناك، معظمهم دون تهمة أو محاكمة.

٣٣ - وفي ٧ أيار/مايو، اعتمد المجلس الرئاسي المرسوم رقم ٥٥٥ لعام ٢٠١٨. وبموجب أحكام المرسوم، تغير اسم قوة الردع الخاصة ليصبح ”جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب“، ومُنح الجهاز صلاحيات على نطاق البلد، وميزانية مستقلة وسلطات واسعة، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز والمراقبة. وبعد مخاوف أثارتها جهات صاحبة مصلحة وطنية ودولية، أحال رئيس الوزراء، السراج، المرسوم إلى وزارة الداخلية للمراجعة.

الإعدام بإجراءات موجزة

٣٤ - في ١٢ حزيران/يونيه، ظهر شريط فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي يصور قيام مقاتلين يُزعم ارتباطهم بالجيش الوطني الليبي بضرب رجل أسير وإعدامه بإجراءات موجزة، في منطقة الساحل الشرقي بدرنة. وفي اليوم التالي، أعلن الجيش الوطني الليبي عن إجراء تحقيقات حول الفيديو، ولكن لم تُتح أي معلومات عن سير التحقيق أو نتائجه. أما الوعود التي صدرت من قبل بالتحقيق فيما يُزعم أنها

عمليات إعدام بإجراءات موجزة وغيرها من جرائم الحرب المحتملة التي يرتكبها مقاتلون منتمون إلى الجيش الوطني الليبي، فلم تؤد إلى ملاحقات قضائية.

٣٥ - ولا يزال الغموض يلف الوضع القانوني الدقيق لمحمود الورفلي ومكانه، والورفلي قائد ميداني في القوات الخاصة التابعة للجيش الوطني الليبي، صدرت بحقه مذكرتا توقيف في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ و ٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، من المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جريمة القتل، وذلك بسبب مشاركته المزعومة في عمليات إعدام تمت بإجراءات موجزة. وفي ١١ تموز/يوليه، أصدر اللواء حفتر أمرا باعتقال محمود الورفلي.

الفئات التي تعيش أوضاعاً هشة

المهاجرون

٣٦ - لا يزال المهاجرون واللاجئون عرضة للحرمان غير القانوني من الحرية، وللاحتجاز التعسفي في أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية؛ وللتعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي؛ وكذلك الاختطاف للحصول على فدية، والابتزاز، والعمل القسري، وأعمال القتل غير القانونية. وقد زاد عدد المحتجزين بسبب زيادة عمليات الاعتراض في البحر وإغلاق الطرق البحرية أمام المهاجرين، مما يحول دون مغادرتهم. وكان بين الجناة مسؤولون حكوميون وجماعات مسلحة ومهرّبون ومتَّجرون بالبشر وعصابات إجرامية.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جمعت البعثة معلومات عن ظروف الاحتجاز والتعذيب وغيره من الانتهاكات المرتكبة في مركز احتجاز زوارة الذي يشرف عليه جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. وفي ١٦ أيار/مايو، منع عميد بلدية زوارة البعثة من الوصول إلى المرفق. ولم تتمكن البعثة من القيام بزيارات لرصد حقوق الإنسان إلى أي مرفق من مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بسبب العقبات البيروقراطية التي تفرضها إدارة المراسم بوزارة الخارجية وإدارة العلاقات والتعاون بوزارة الداخلية.

٣٨ - وفي ٧ حزيران/يونيه، فرض مجلس الأمن إجراءات تجميد الأصول وحظر السفر في أنحاء العالم على ستة من زعماء شبكات الاتجار بالبشر، أربعة منهم مواطنون ليبيون واثنان من مواطني إريتريا. ومن بينهم عبد الرحمن ميلاد (الملقب ببيجا)، وهو الرئيس السابق لخفر السواحل الليبي في الزاوية، الذي أُوقف عن ممارسة مهام منصبه في ٢٢ حزيران/يونيه.

النساء والفتيات

٣٩ - لقد تعرضت النساء والفتيات للاحتجاز التعسفي، وكان ذلك في بعض الأحيان على أساس انتمائهن الأسري أو بسبب ''جرائم أخلاقية''، مثل إقامة علاقات جنسية بالتراضي خارج إطار الزواج. واحتُجز العديد منهن في مركز احتجاز معيتيقة، وسجن الجوية، ومرافق الأمن المركزي/أبو سليم وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، التي لا تضم حارسات، مما يزيد من خطر تعرضهن للاعتداء الجنسي. وتعرضت النساء للتفتيش بتجريدهن من الملابس على أيدي حراس من الرجال أو أمامهم، كما تعرض بعضهن لتفتيش مناطق حساسة من أجسادهن. وتعرضت النساء والفتيات المهاجرات بوجه خاص للاغتصاب والبغاء القسري وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي.

٤٠ - وظلت الحالة في سجن الجديدة للنساء مصدر قلق خاص. فقد كان أفراد قوة الردع الخاصة يضربون النساء، بما في ذلك بأنابيب المياه وأعقاب البنادق، ويضعونهن في الحبس الانفرادي لفترات طويلة ويتدخلون في حقوق الزيارة. كذلك تمّ تركيب آلات تصوير في ممرات السجن، مما يثير مخاوف بشأن الخصوصية. ونُقلت ثلاث محتجزات في نيسان/أبريل من سجن الجديدة للنساء إلى سجن معيتيقة بأمر من النيابة العامة، حيث ذُكر أن ذلك تم تحت ضغط من قوة الردع الخاصة، وظللن محتجزات في معيتيقة، مع تقييد إمكانية الزيارات الأسرية.

الصحفيون والنشطاء

٤١ - وقع نشطاء وصحفيون وغيرهم من الإعلاميين ضحايا لاعتداءات وأعمال تخويف وحالات احتجاز تستهدفهم بالذات. فخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، فرّت من البلد صحفية تعمل على تغطية مواضيع الهجرة والتجاوزات التي ترتكبها الجماعات المسلحة، وذلك بعد تلقيها تهديدات بالقتل عبر حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بها ومن خلال الهاتف مباشرة.

٤٢ - وما زال كل من سليمان قشوط ومحمد يعقوبي، وهما شخصيتان إعلاميتان بارزتان ومنظمان لجائزة سنوية للإعلاميين، قيد الاحتجاز التعسفي في سجن احتجاز معيتيقة منذ اعتقالهما من دون مذكرة توقيف في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ولم يُعرضا بعدُ على السلطات القضائية.

٤٣ - واستمر احتجاز أحد النشطاء في مجال حقوق الإنسان دون تهمة أو محاكمة منذ اعتقاله في ١٥ أيار/مايو. وفي منتصف حزيران/يونيه، نُقل على ما يبدو من مرفق احتجاز جهاز الأمن العام في باب تاجوراء إلى سجن عين زارة (ب). ولا تزال الأسباب الحقيقية وراء اعتقاله غير واضحة. وبعد اعتقاله، صادر مسلحون مجهولون مستنداته وحواسيبه المحمولة.

العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

٤٤ - خلال الشهور الثمانية عشر الماضية، تم من خلال المشروع الذي تقوده البعثة ويموله صندوق بناء السلام ويدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز الحوار المحلي وأسهم المشروع في توقيع اتفاقات للمصالحة في جميع أنحاء ليبيا. وسعت البعثة إلى جمع أموال جديدة لضمان استمرار عمليات الحوار الجارية على الصعيد المحلي وتوسيع نطاقها دعماً للعملية السياسية والعدالة الانتقالية في ليبيا. والتزم كل من حكومتي إيطاليا والولايات المتحدة بتقديم دعم مالي يكفل استمرار برنامج المصالحة الشاملة.

٤٥ - وبناء على الاجتماع الأولي المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٨، وخريطة طريق المصالحة المتفق عليها، حضرت وفود من غدامس وقبائل الطوارق المشردة في أوال دورة تدريبية استغرقت ثلاثة أيام في تونس العاصمة في أيار/مايو. وكان الهدف من الدورة التدريبية تعزيز قدرتهم على توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها كلا الجانبين، وتحديد الأضرار وآليات التعويض المناسبة. ولا يزال هناك حوالي ٢٢٠ أسرة مشردة بسبب النزاع.

٤٦ - وبموجب مرسوم صادر في أيار/مايو، أنشأ المجلس الرئاسي هيئة مستقلة للبحث عن المفقودين، استنادا إلى التشريعات السابقة وإلى الاتفاق السياسي الليبي. ولئن كان هذا القرار إيجابيا من حيث المبدأ، فقد أثيرت مخاوف من ألا يكفل المرسوم للهيئة المقبلة الحماية المناسبة من التدخل السياسي وألا يعكس أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وفي ١١ أيار/مايو، عقد

فريق من الخبراء الليبيين والدوليين المتخصصين في القانون والدستور والأدلة الجنائية اجتماعا في تونس العاصمة لاقتراح تعديلات على المرسوم، بالشراكة مع اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين.

٤٧ - وفي ٣ حزيران/يونيه، وقع مسؤولون محليون من مصراتة وتاورغاء ميثاقا للمصالحة، كان بعيدا كل البعد عن استيفاء المعايير الدولية لحقوق الإنسان. فلم يكفل الميثاق العودة الآمنة وغير المشروطة لنحو ٤٠ ٠٠٠ من سكان تاورغاء الذين تم تشريدهم قسرا منذ نشوب النزاع في عام ٢٠١١. وتقدم ديباجة الميثاق وجهة نظر متحيزة تعرض النزاع من جانب واحد، وتشير إلى الجرائم التي يُزعم أن قبائل تاورغاء قد ارتكبتها. ويزيد الميثاق من تقويض حقوق سكان تاورغاء في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، ويضع العودة والأمن تحت سيطرة الجماعات المسلحة من مصراتة، ويحرم مجموعة من سكان تاورغاء من إمكانية العودة إلى بلدتهم الأصلية. واعترض مجلس شورى تاورغاء وغيره من أعضاء المجتمع المدني على الشروط التي حددها الميثاق. وفي محاولة واضحة لإرغام منتقدي الميثاق على إخلاء المأوى المؤقت في مخيم قرارة القطف ببني وليد، سحب مجلس تاورغاء المحلي العيادة الطبية المتنقلة والمولد الكهربائي وخزانات المياه ونقلها إلى مدرسة داخل تاورغاء تُستخدم لإيواء العائدين إلى المدينة. وفي الفترة بين ١٥ و ٢٠ حزيران/يونيه، أنشأت جماعات مصراتة المسلحة نقطة تفتيش بالقرب من مدخل تاورغاء، لفحص وتحديد هويات المشردين داخليا المنتمين إلى تاورغاء العائدين للاحتفال بعيد الفطر في بلدتهم الأصلية. وتفيد التقارير بأن بطاقات هوية بعض المشردين داخليا قد صودرت، ولم تُردَّ إليهم إلا بعد أن غادروا المدينة.

دعم المنظمات غير الحكومية الوطنية وبناء قدراتها

٤٨ - في الفترة بين ٧ و ١٠ أيار/مايو، نظمت البعثة سلسلة من حلقات العمل في طرابلس لتدريب المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين. وكان الغرض من هذه الاجتماعات تعزيز المعرفة والخبرة في المجالات المتعلقة بأساليب رصد حقوق الإنسان والإبلاغ بشأنها؛ واستخدام الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة القائمة في إطار مجلس حقوق الإنسان؛ والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٤٩ - وفي ١٢ أيار/مايو، يسرت البعثة عقد حلقة عمل استشارية رامية إلى تحسين التنسيق بين منظمات المجتمع المدني الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان للمهاجرين، وتوسيع نطاق عملها ليشمل المواقع النائية داخل ليبيا. وتمخض الاجتماع عن إنشاء ائتلاف من المنظمات، يهدف إلى تحسين رصد حقوق الإنسان في مرافق الاحتجاز، وإذكاء وعي المجتمعات المحلية، وتعزيز القدرات المؤسسية للمجتمع المدني.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٥٠ - واصلت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا جهودها في تنفيذ سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان (A/67/775-S/2013/110، المرفق). ويُعنى كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري حاليا باستعراض الدعم الذي يقدمه إلى قوات الأمن الليبية، بغرض التخفيف من المخاطر التي يرى أنها تهدد بوقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق

الإنسـان أو القانون الدولي للاجئين على يد قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة المسـتفيدة من الدعم الذي تقدمه المنظمة.

٥١ - ويجري حاليا النظر في إجراء تقييم للمخاطر المتعلقة بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى جهاز مكافحة الهجرة غير الشـرعية ووضـع تدابير للتخفيف منها. ومن هذه التدابير زيادة رصـد امتثال الجهات المسـتفيدة من الدعم للقانون الدولي لحقوق الإنسـان، وفحص السـوابق المتعلقة بحقوق الإنسـان، وتعزيز المساءلة.

جيم - قطاع الأمن

دعم ليبيا في التخطيط للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

٥٢ - واصـلت البعثة، بالتشـاور مع السـلطات الليبية وشـركائها الدوليين، وضـع إطار أمن لدعم السـلطات الوطنية في إنشـاء جهاز أمن موحد، يكون فعالا وخاضـعا للمسـاءلة، يمثل جميع الليبيين ويلبي احتياجاتهم ويكون تحت السيطرة المدنية. ويسـتند هذا النهج إلى ثلاثة مسـتويات متداعمة، وهي: توحيد الجيش والشـرطة على المسـتوى الاسـتراتيجي، وبناء القدرات المؤسـسـية، ووضـع خطط لتحقيق الأمن المجتمعي وتنفيذها.

٥٣ - وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة رصد الجهود الرامية إلى بناء توافق في الآراء بين الجهات الفاعلة الليبية والدولية المعنية بعملية توحيد الجيش. وواصـل ممثلي الخاص رصـد التطورات الناشـئة في محادثات القاهرة بشأن توحيد الجيش وتكاملها مع خطة عمل الأمم المتحدة. وشارك ضباط ليبيون عسكريون في سـت جلسـات بشـأن الخيارات المتاحة لتوحيد القوات المسـلحة وتعزيز قدراتها (انظر S/2018/429، الفقرة ٦٢). وواصـلت البعثة التشـجيع على اسـتخدام المؤسـسـات الأمنية المشـروعة للدولة بدلا من الجماعات المسلحة غير الحكومية أو شبه الحكومية.

٥٤ - وفي هذا النهج الإطاري، تعكف البعثة على وضـع اسـتراتيجية لمسـاعدة السـلطات الوطنية في التعامل مع الجماعات المسـلحة الليبية. وفي إطار هذه العملية، أجرت البعثة دراسـة لاسـتقصـاء تصـورات أكثر من ٤٠ جماعة مسـلحة وقادتها في جميع أنحاء ليبيا. وأجريت الدراسـة الاسـتقصـائية عن طريق مقابلات ثنائية، وجلسـات لمجموعات تركيز، وحلقات عمل، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وبالتنسـيق مع المجلس الرئاسـي. وأتاح هذا التحاور مع الجماعات المسـلحة تعزيز دعمها لخطة عمل الأمم المتحدة. وانصبت نتائج هذه العملية التي جرت من القاعدة إلى القمة في مشروع استراتيجية أعدته البعثة بشـأن الجماعات المسـلحة، تحدد فيه إطارا طويل الأجل لدعم الاسـتقرار وتدابير الإدماج في ليبيا. وفي الوقت نفسه، تتواصل المشاورات مع السلطات الليبية والجماعات المسلحة والمجتمع الدولي.

٥٥ - وواصـلت البعثة عقد اجتماعات متنظمة للأفرقة العاملة الدولية الخاصـة بالقطاع الأمني، وتعقد هذه الاجتماعات الآن بشـكل متزامن في طرابلس وتونس، وتضـم ما يصـل إلى ٣٥ من الدول الأعضـاء والمنظمات الدولية، مما ييسـر الإجماع الدولي في هذا القطاع وفي قطاعات أخرى بصـفة أعم. وبلغ إعداد الخطط الرامية إلى إعادة تنشيط المسؤولية الوطنية عن هذه الآلية مرحلة متقدمة. وبدأت البعثة العمل على تعزيز الترتيبات الأمنية في مناطق أخرى من البلد. وتشـجع البعثة الحوار فيما بين جميع الجهات الفاعلة الرئيسـية في قطاع الأمن في بنغازي ومصـراتة. وتعمل البعثة في تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي من خلال البرنامج المشترك لأعمال الشرطة والأمن، بهدف تقديم المشورة والدعم التقنيين إلى وزارة الداخلية، وتوعية الجهات الفاعلة الأمنية في طرابلس بمقتضيات سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ وبناء الخفارة المجتمعية عن طريق إنشاء 'مركز شرطة نموذجي' في منطقة حي الأندلس بطرابلس.

٥٦ - وقد أحرز تقدم منذ إنشاء مركز العمليات المشتركة للجيش في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وتعيين رئيس أركان الجيش في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧. وأُجري، تحت رعاية رئيس الأركان، استعراض للهياكل العسكرية في طرابلس، وحدد ذلك الاستعراض أكثر من ٣٠ كتيبة ''شبحية''، تقرر إزالتها من هيكل الأمن الوطني، من خلال مرسوم المجلس الرئاسي رقم ٥٥٥ المعتمد في ٧ أيار/مايو ٢٠١٨. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال قطاع الأمن بوجه عام يعاني من انعدام الإرادة السياسية والدعم المالي الحكومي، ومن إنشاء القوات وآليات التنسيق الموازية، واستمرار اعتماد الحكومة على مجموعة مختارة من الجماعات المسلحة كما يتضح من اعتماد المرسوم رقم ٥٥٥.

إدارة الأسلحة والذخيرة

٥٧ - واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مساعدة السلطات الليبية في جهودها الرامية إلى التصدي لانتشار الأسلحة والذخيرة دون ضوابط. وفي حزيران/يونيه، قُدم الدعم التقني إلى السلطات الأمنية الليبية بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة. وأجري تقييم للأمان في موقع غريان لتخزين القذائف، إعدادا للتخلص من الوقود السائل الداسر للقذائف. ورهنا بتوافر التمويل، ستقوم الدائرة بتأمين الموقع والإعداد للتخلص من الوقود. ولا تزال الدائرة تواجه صعوبات في التبادل المنهجي للمعلومات بين الجهات الفاعلة الوطنية، مما يُعقِّد اتباع نهج منسق لمواجهة التحديات التي تشكلها أخطار المتفجرات.

دال - تمكين المرأة

٥٨ - منذ إطلاق خطة عمل الأمم المتحدة، يجري إشراك المرأة الليبية من خلال الحركات المدنية والمنتديات المختلفة الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، عقدت شبكة تمكين المرأة، بدعم من البعثة، اجتماعا لمناقشة الإجراءات التي يتعين أن تتخذها النساء للمساهمة في إرساء أساس دستوري للانتخابات. واتفق المشاركون والمشاركات على مواصلة المناقشات مع مجموعة شاملة واسعة النطاق من نساء ليبيا بشأن الأساس الدستوري للانتخابات والفرص والتحديات المستقبلية، في إطار الاجتماع المقبل الذي سيعقد في منتصف تموز/يوليه.

٥٩ - وفي أيار/مايو، عقدت البعثة اجتماعا ضم ٢٤ امرأة من الأحزاب السياسية الليبية والحركات السياسية المنشأة حديثا لمناقشة الفرص التي يمكن أن تتيحها الأحزاب السياسية لتعزيز الدور القيادي للمرأة في الانتخابات المقررة. وفي وقت لاحق، شكلت المشاركات في الاجتماع شبكة لتشجيع ترشيح النساء في الانتخابات. ومنذ ذلك الحين، أسند كل من حزب الجبهة الوطنية وتحالف القوى الوطنية مناصب تنفيذية إلى النساء، بما في ذلك منصب نائبة الرئيس والأمينة العامة.

٦٠ - وتقدَّر مشاركة المرأة عموما في عملية الملتقى الوطني بنسبة ٣٠ في المائة. ونُظمت جلسات مخصصة للمرأة تشجيعاً لزيادة مشاركة المرأة بجميع أنحاء ليبيا في هذه العملية. وقدمت البعثة المشورة

والتدريب إلى ميسري هذه الجلسات، بما في ذلك المشورة المتعلقة بمنهجية الإبلاغ على مستوى المجتمع المحلي.

هاء - الشباب والسلام والأمن

٦١ - أجرى كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مقابلات مع الشباب الليبي في ١٢ مدرسة في سرت ومصراتة، في شراكة مع منظمة صوت الشباب الليبي، من أجل تحديد القيم الأساسية لبناء السلام. وسوف يُسترشد بذلك في أنشطة الأمم المتحدة المقبلة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

٦٢ - لقد أحرز تقدم كبير نحو وضع الصيغة النهائية لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وفي ٧ حزيران/يونيه، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف الصيغة النهائية لوثائق البرامج القطرية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، التي سينظر فيها المجلس التنفيذي لكل منها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي ١٥ أيار/مايو، بدأت أعمال الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان، الذي تشترك في رئاسته وزارة العدل والبعثة، ضمن إطار تنسيق المساعدة الدولية. وبناء على طلب وزارة التخطيط، وبمساعدة مالية من المملكة المتحدة، وضعت قاعدة بيانات جديدة يُسترشد بها في اتخاذ القرارات عن بينة، وتستخدم في دعم تنسيق المساعدة الدولية.

زاي - تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في تحقيق الاستقرار والتنمية

٦٣ - ظلت الحالة الإنسانية هشة بسبب النزاع السياسي الذي طال أمده وبسبب الصعوبات الاقتصادية. وتصاعد النزاع المسلح على فترات متقطعة، ولكن بوتيرة متزايدة، مما أدى إلى النزوح، بينما واجهت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في كثير من الأحيان تحديات أو قيوداً تعوق إمكانية الوصول.

٦٤ - وظلت خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام ٢٠١٨ ناقصة التمويل، حيث لم تتجاوز المساهمات ١٩ في المائة من المبلغ المطلوب، وقدره ٣١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتواجه أنشطة الحماية والرعاية الصحية نقصا شديدا في التمويل. وظلت زيادة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على رأس الأولويات، مما تطلب تنفيذ طائفة واسعة من تدخلات الحماية لصالح جميع الفئات الضعيفة. ويكتسي دعم العودة الكريمة والآمنة للمشردين داخلياً أهمية محورية أيضاً، وهو أمر متوقف على زيادة سبل الوصول المتاحة إلى مناطق النزاع القائم، مثل درنة وجنوب ليبيا، بصورة عاجلة ومنهجية.

٦٥ - وكانت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى درنة محدودة للغاية. وقام الهلال الأحمر في ليبيا، بدعم من جهات دولية، منها منظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة، بتغطية غالبية الاحتياجات الطارئة الأولية للمشردين داخلياً داخل المدينة وفي المناطق المحيطة بها. وفي وقت لاحق، لبت اليونيسف احتياجات ١٠٠٠ من الفتيان والفتيات المشردين، بينما تم تعزيز جهود الاستجابة للسكان على صعيد

متعدد القطاعات، بهدف تلبية احتياجات ١ ٠٠٠ أسرة إضافية و ٣٦ ٠٠٠ من أطفال المدارس الذين كانوا يتلقون المساعدة في أوائل عام ٢٠١٨.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك أكثر من ٦٩٠ ٣٥١ مهاجرا في ليبيا، من بينهم نساء (٩ في المائة من المهاجرين المحددي الهوية) وأطفال (٩ في المائة) منهم ٤٢ في المائة غير مصحوبين بذويهم و ٥٨ في المائة بصحبة ذويهم. وفي الفترة بين ٨ أيار/مايو و ٢٨ حزيران/يونيه، وصل ٦ ٨٢٧ مهاجرا إلى إيطاليا قادمين من ليبيا، بينما تم تسجيل ٢٧٦ حالة وفاة. وفي نفس الوقت، أعاد خفر السواحل الليبية ٣ ٥٥٧ مهاجرا إلى شواطئ ليبيا. وفي نقاط النزول، وفرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة الدعم للأشخاص في صورة مساعدات طبية وإنسانية. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٦ حزيران/يونيه، قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة إلى ٨ ٧١٠ من المهاجرين، الذين تمت مساعدة ٢ ٢٣٥ منهم على العودة إلى ٢٣ بلدا من بلدان المنشأ من خلال برنامج العودة الطوعية.

٦٧ - ومن بين اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ليبيا، وعددهم ٥٣ ٧١٣ شخصا، بلغ عدد الذين سجلوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١ ٤٦٩ شخصا. وإضافة إلى ذلك، هناك نحو ٤ ٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء محتجزين حاليًا في ليبيا، وفقًا لمفوضية شؤون اللاجئين. وخلال ١٨٣ زيارة رصد قامت بها المفوضية إلى مراكز الاحتجاز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت ٣ ٩٧٢ استشارة طبية ودعماً مادياً للمهاجرين واللاجئين. ومنذ كانون الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قامت المفوضية بإجلاء ١ ٨٥٨ لاجئًا من ليبيا (١ ٥٣٦ تم إجلاؤهم إلى النيجر، و ٣١٢ إلى إيطاليا و ١٠ إلى رومانيا)، منهم ٥١٦ لاجئا جرى إجلاؤهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٨ - وكان هناك ما يزيد عن ٧ ٠٠٠ مهاجر محتجزين في منشآت رسمية. ولا يشمل هذا الرقم مراكز الاحتجاز التي تتعهدها الجماعات المسلحة. وحتى الآن، أفادت السلطات الليبية بإغلاق ٢٥ من مراكز الاحتجاز. ولكفالة مراعاة مصلحة الطفل الفضلى عند النظر في القضايا القانونية المتعلقة بالأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، أنشأت اليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فريقا لتحديد المصلحة الفضلى بصفة عاجلة. ولتوجيه إعداد البرامج في المستقبل، تعكف اليونيسف على إعداد الصيغة النهائية لتقييم خاص بالأطفال المهاجرين غير المصحوبين والمنفصلين استناداً إلى البيانات الأولية التي يتم جمعها في ليبيا وإيطاليا.

٦٩ - وقامت منظمة الصحة العالمية بنشر أفرقة طبية متنقلة في خمسة مرافق للرعاية الصحية في سرت لتوفير الرعاية الصحية الأولية والمتخصصة لـ ٤ ٠٠٠ شخص. وتم تقديم أكثر من ٥٠٠ استشارة طبية للمشردين داخلياً من تاورغاء في عيادة تدعمها منظمة الصحة العالمية في قرارة القطف. وزاد برنامج الأغذية العالمي من مساعداته تدريجيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فوفر الغذاء لما يصل إلى ٧٩ ٠٠٠ شخص من الفئات الضعيفة، منهم ٥٢ في المائة من الإناث و ٤٨ في المائة من الذكور.

٧٠ - ولتعزيز القدرات المحلية في مجال التعامل مع المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك القدرات المتاحة لدعم الجهود التي تقودها الحكومة لتحقيق الاستقرار في المناطق التي تم تحريرها من أيدي تنظيم الدولة الإسلامية، زودت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ''منظمة حقول حرة'' في ليبيا بمعدات طبية ومعدات للتخلص من الذخائر المتفجرة ونسقت عمليات تسليم المعدات المتصلة بالتخلص

من تلك الذخائر وتدريب المهندسين العسكريين الليبيين ووحدات الشرطة المتخصصة. وفي مصراتة، واصلت الدائرة بذل الجهود لتدمير ٢٠٠ طن من المتفجرات من مخلفات الحرب ولتأمين الميدان للقيام بأعمال إنسانية أوسع نطاقا والاضطلاع بجهود الإنعاش المبكر والتنمية المستدامة. بيد أن الجهات الفاعلة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام لم تتمكن من الاضطلاع بأنشطة مكثفة لإزالة الألغام في تاورغاء في إطار التحضير لعودة المشردين داخليا بصورة آمنة وكريمة ودائمة، نظرا لأنها منعت من الوصول إلى المناطق المعنية.

٧١ - ونظّم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالشراكة مع وزارة الصحة وجمعية القابلات الليبية والمركز الوطني لمكافحة الأمراض، سلسلة من الأحداث في اليوم الدولي للقابلة، بما في ذلك حلقة عمل شارك فيها أكثر من ١٠٠ قابلة من جميع أنحاء ليبيا لاستعراض اللوائح الخاصة بالقبالة ووضع توصيات للنهوض بالقبالة في ليبيا، ونشر كذلك إخصائيين نفسيين واجتماعيين في مراكز الرعاية الصحية الأولية في سرت والجفرة وبنغازي وطرابلس وصبحة لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي لضحايا العنف الجنساني والنساء اللواتي يعانين من مشاكل تتعلق بالصحة العقلية.

٧٢ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالشراكة مع مجلس بلدية سرت ومصلحة الإحصاء والتعداد وفي إطار من التنسيق العام لوزارة التخطيط، تقرير حالة عن مدينة سرت وسكانها إلى المجتمع الدولي. ويتضمن التقرير النتائج الأولية لاستقصاء متعدد القطاعات للأسر المعيشية وتقييما للأداء الوظيفي الحضري واستعراضا وتحليلا شاملين لمصادر البيانات الأولية والثانوية. وفي أعقاب النزاع الذي طال أمده في المدينة وحولها، يوفر هذا التقرير التوجيه لعملية وضع البرامج في المستقبل.

٧٣ - واستمر تنفيذ البرامج في جميع أنحاء ليبيا تحت إشراف مرفق تحقيق الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ٧ و ٨ أيار/مايو، في تونس العاصمة، شارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، بالتنسيق مع البعثة، في تنظيم مائدة مستديرة مع الخبراء بشأن الأولويات الوطنية الليبية فيما يتعلق بمكافحة الفساد وغسيل الأموال. ووضع الخبراء توصيات لمساعدة الليبيين على الوفاء بالتزاماتهم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

خامساً - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والترتيبات الأمنية

مفهوم العمليات والعودة إلى ليبيا

٧٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت بعثة الأمم المتحدة بشكل متواصل وتدريجي من وجودها في طرابلس وأماكن أخرى في ليبيا. ومكن الوجود الموسع للبعثة الموظفين من تكثيف التواصل والتفاعل مع المحاورين الليبيين في جميع أنحاء البلد ومن زيادة الدعم المقدم إلى النظراء الوطنيين، ولا سيما في الفترة السابقة للعمليات الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، رتبت البعثة وجود موظفين مؤقتين لفترات قصيرة في بنغازي وأجرت زيارات إلى مواقع أخرى في جميع أنحاء البلد.

٧٥ - وفي عام ٢٠١٩، ستستمر البعثة، أكثر حتى من ذي قبل، في زيادة وتكثيف تفاعلها مع المحاورين والنظراء الوطنيين وفي دعمها لهم، إذا سمحت الظروف السياسية والأمنية بذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، من المتوقع أن تعزز البعثة وجودها الدائم في ليبيا. وسيتم تنفيذ هذه العملية الانتقالية على مراحل،

استناداً إلى الأولويات التشغيلية المقررة ومع أخذ الظروف السياسية والأمنية في الاعتبار. وتخطط البعثة لتعزيز وجودها في طرابلس على سبيل الأولوية، وإعادة تأسيس وجود مستقر في الشرق، وتحديداً في بنغازي، والاستمرار في التواصل مع أجزاء أخرى من البلد بصورة دورية، بما في ذلك الجنوب. وسيستمر تعديل احتياجات البعثة من الموظفين على نطاق جميع العناصر لضمان الفعالية والكفاءة في تنفيذ الولاية في جميع أنحاء البلد.

أمن وسلامة الموظفين والعمليات

٧٦ - واصل موظفو الأمم المتحدة في ليبيا العمل في بيئة أمنية شديدة الخطورة. واستمرت القيود المفروضة على تنقلات الموظفين في البلد وعلى الموظفين الدوليين المسافرين جواً إلى طرابلس وإلى الوجهات الأخرى داخل ليبيا.

سادسا - ملاحظات

٧٧ - اتخذت خطوات هامة للمضي قدماً في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لإنهاء المرحلة الانتقالية في ليبيا. وبينما يتعين إجراء الانتخابات لتجديد ولايات المؤسسات في البلد وإنشاء سلطة تنفيذية جديدة، فإن توافر الظروف المناسبة لا يقل أهمية عن ذلك. وأحث الأطراف الليبية على تنفيذ التزاماتها، لا سيما أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وهما من بين الجهات الفاعلة الليبية الأربع الممثلة في مؤتمر باريس (انظر الفقرة ٩ أعلاه).

٧٨ - وقد هدد تصعيد النزاع في منطقة الهلال النفطي والإجراءات اللاحقة التي اتخذها الجيش الوطني الليبي بتقويض التقدم المحرز في العملية السياسية. وأكرر التأكيد على أهمية وضع جميع الموارد الطبيعية وإنتاجها وعائداتها تحت سيطرة السلطات الليبية المعترف بها. وفي هذا الصدد، أشير إلى طلب مجلس الأمن، الوارد في قراره ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، أن تتم حماية سلامة ووحدة المؤسسات الوطنية المعترف بها دوليا بما في ذلك المصرف المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، والمؤسسة الليبية للاستثمار. ويكتسي حل المؤسسات الموازية أهمية قصوى.

٧٩ - لقد طالب شعب ليبيا بأغلبية كاسحة بإيجاد جيش وشرطة موحدين وحل دائم لمسألة الجماعات المسلحة. فالحاجة واضحة لبناء مؤسسات أمنية مهنية وموحدة وخاضعة للمساءلة في جميع أنحاء البلد. وإنني أشجع الدول الأعضاء على دعم الجهود الليبية الرامية للانتقال إلى احتكار الدولة لمؤسسات أمن شرعية تابعة لها تتسم بالكفاءة، على أن تستكمل هذه الجهود بالتواصل مع الجماعات المسلحة لتعزيز دعمها للعملية الانتقالية والعملية السياسية المحددتين في خطة عمل الأمم المتحدة.

٨٠ - ويلزم تحسين الحالة الأمنية على الأرض من أجل خلق مناخ مواتٍ للانتخابات. وأثني على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لما تبذله، منذ الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢ أيار/مايو على مقرها، من جهود تهدف إلى كفالة الاستعداد لإجراء الانتخابات وتيسير العملية الديمقراطية في ليبيا. وأود أن أذكر جميع الأطراف الليبية بالتزامها المعلن بتحسين الأجواء من أجل إجراء الانتخابات الوطنية.

٨١ - وتقر الآن السلطات الليبية المختلفة بحاجتها إلى اتخاذ إجراءات لحماية ثروة البلد. وفي هذا الصدد، أدعو إلى مزيد من الشفافية والمساءلة في المؤسسات الاقتصادية والمالية الليبية. وأرحب بالطلب

الذي قدمه رئيس الوزراء، السراج، إلى مجلس الأمن لاستعراض حالة مصرف ليبيا المركزي المعترف به دوليا في طرابلس والمصرف المركزي في الشرق. وقد طلبت إلى ممثلي الخاص تقديم مقترحات مبكرة إلى مجلس الأمن، في سياق خطة عمل الأمم المتحدة، واضعا في الاعتبار حواره مع جميع الأطراف الليبية، على النحو المطلوب في البيان الصحفي للمجلس المؤرخ ١٩ تموز/يوليه (www.un.org/press/en/2018/sc13429.doc.htm).

٨٢ - ويساورني قلق إزاء الوضع الاقتصادي في ليبيا، الذي يهدد استقرار البلد ووحدته. فثمة أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتعزيز النمو، وكذلك لقيام المؤسسات الحكومية بتقديم الخدمات العامة للمواطنين الليبيين. وفي هذا الصدد، أحث جميع السلطات الليبية على الالتزام بالاتفاق على إجراء إصلاحات اقتصادية عادلة تحقق مكاسب طويلة الأجل لصالح الشعب الليبي، على النحو الذي اتفقت عليه الجهات الليبية الرئيسية الفاعلة أثناء الحوار الاقتصادي الذي عقد في حزيران/يونيه. وستواصل البعثة دعم حكومة الوفاق الوطني في توطيد الترتيبات الاقتصادية، بما في ذلك الإصلاحات والسياسات.

٨٣ - وأرحب باستمرار المشاركة القوية للمرأة الليبية في الحياة السياسية وعمليات بناء السلام والإنعاش والمصالحة. وأود أن أشيد بالجهود المتفانية المبذولة لضمان مشاركتها في عملية الملتقى الوطني وأن أشدد على ضرورة إشراك المرأة في العملية السياسية. فالنهوض بالمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية في ليبيا أمر يصب في مصلحة ليبيا، وإنني أحث جميع الجهات الفاعلة على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على وجه الخصوص.

٨٤ - ويساورني القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في بعض أنحاء ليبيا. وأشيد بالدول الأعضاء لما قدمته من مساهمات لصندوق تحقيق الاستقرار في ليبيا، وأشجع على تقديم المزيد من التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا التي تهدف إلى دعم ١,١ مليون شخص ممن يحتاجون إلى المساعدة، لا سيما توفير الحماية والتدخلات الصحية للمجتمعات المحلية الليبية المعرضة للخطر.

٨٥ - ويساورني القلق إزاء ارتفاع الخسائر في صفوف المدنيين، في خضم تصاعد النزاع والعنف في مدينة درنة الواقعة في الشرق، وفي منطقة الهلال النفطي. وأدعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني احتراماً تاماً، بما في ذلك عن طريق اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين وضمان تقديم الرعاية اللازمة للجرحى والمرضى - من المدنيين والمشاركين في الأعمال العدائية - بما في ذلك عبر الإجلاء الطبي. كذلك ينبغي لأطراف النزاع تسهيل المرور الآمن للمدنيين الراغبين في مغادرة مناطق النزاع القائم.

٨٦ - وما زال يساورني قلق إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق الاحتجاز، وإزاء الاحتجاز التعسفي المطول للآلاف من الرجال والنساء والأطفال دون مراعاة الأصول القانونية. وما زلت أنادي بإغلاق مراكز الاحتجاز واحترام حقوق الإنسان الواجبة للمحتجزين. ويجب على السلطات إعطاء الأولوية لإطلاق سراح جميع المحتجزين بشكل تعسفي، وإضفاء الطابع الإنساني على معاملة المحتجزين في إطار قانوني وعلى ظروف احتجازهم، وضمان حقوق المحاكمة وفق الأصول القانونية للجميع. ولكي يبنى البلد على أساس سيادة القانون، يتعين على السلطات أن تتبع سياسة عدم التسامح مطلقاً مع التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة والقتل غير القانوني في الحجز وأن تسعى إلى المساءلة عن

الانتهاكات السابقة المزعومة. ويتعين عليها أيضا تعليق جميع القرارات التي تدمج الجماعات المسلحة في مؤسسات الدولة دون أية عملية تدقيق لاستبعاد الأشخاص الذين يعقل الاشتباه في قيامهم بارتكاب انتهاكات ضد حقوق الإنسان. ونظراً للدور الهام الذي يؤديه البحث عن الحقيقة في تعزيز المصالحة، يكتسي وجود إطار قانوني مناسب لعملية مستقلة لتحديد هوية الرفات البشرية أهمية بالغة.

٨٧ - وإنني أرحب بقرار مجلس الأمن فرض جزاءات على ست من زعماء شبكات الاتجار بالبشر. وأشجع السلطات الليبية على القيام بالمزيد من أجل تحديد ومقاضاة جميع المسؤولين عن هذه الجرائم البشعة والانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في ليبيا. وأشجع أيضا السلطات الليبية على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، للمساعدة في إقامة العدل وتفعيل المساءلة عن الجرائم في ليبيا بموجب القانون الدولي.

٨٨ - وأود أن أكرر الإعراب عن خالص تقديري لحكومة نيبال على تقديمها أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص لليبيا، غسان سلامة، ولموظفي منظومة الأمم المتحدة في ليبيا على تفانيهم وعملهم الدؤوب دعما لإيجاد نهاية سلمية للمرحلة الانتقالية في ليبيا.
